

ما تنطق باسمه لا يرضيه فيصدر بياناً قصيراً يعلن فيه أن هذه الصحيفة لا تعبر عنه ولا تنتمي إليه لتغلق أبوابها فوراً لانصراف الناس عن قراءتها وعدم قدرة صاحبها المالية على الإستمرار في المقاومة .

أما إحتكار الثورة للصحف فقد كان تملكاً لها وللشخص العاملين فيها ، بل لكل آلة تشترك في إخراج الصحيفة ، فقد كان كلاهما - الآلة والبشر - في نظر الثورة من نوعية واحدة ، ولهذا لم تكن الثورة في حاجة إلى إصدار بيانات مثل التي كان يصدرها الوفد ، ذلك أن كل كلمة كانت تعد للنشر في كل الصحف المصرية المؤتممة إما أن تمر بالريب فلا يسمح بنشر ما يقلق بال الحكام ، أو أن يكون رئيس تحريرها ملتزماً التزاماً عسكرياً بالأ ينشر ما لا يرضى عنه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي وضع كل الأجهزة التحريرية تحت قبضته ، ولهذا ظلت الصحافة بعد التأميم دواما صحافة ملتزمة : نبضها مستمد أحيانا من نبض الثورة وأحيانا كثيرة مستمد من نبض الرئيس عبد الناصر أو توجيهاته .

وما دنا بصدد المقارنة بين الإحتكار الوفدى والناصرى فلا بد من القول بأن الصحافة المصرية الحزبية كانت قد دخلت في الفترة السابقة لفترة ثورة ١٩٥٢ في مرحلة جديدة ، فلم يعد الوفد - رغم شعبيته المؤثرة - في موقف السيطرة غير المباشرة على الصحف الوفدية ، ذلك أنه مع التحول الصناعى وتطور الخدمة الصحفية اللذين دخلا على المهنة ، لم يعد في قدرة الكثيرين إصدار صحف حزبية معتمدة على تأييد الوفد ولها القدرة على منافسة الصحف غير الحزبية ذات الإمكانيات المالية الكبيرة والقادرة من خلال الخدمة الصحفية الجيدة على جذب القراء إليها ، بالإضافة إلى ظهور عامل الإعلان - الداخلى والخارجى - بحيث أصبح عنصراً قوياً في استمرار الصحيفة أو عدم استمرارها .

لقد أدى التطور الصناعى والفنى والمهنى إلى رفع تكلفة العُد الواحد من الصحيفة ، مما كان يفرض ضرورة تغطية الفرق بينها وبين السعر الذى تباع به النسخة الواحدة للجمهور عن طريق إيراد الإعلان ، هذا من جهة .. ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع مستوى تفكير القارىء المصرى - حتى ولو كان يدين بالولاء السياسى المطلق للوفد - إلى إقباله على قراءة الصحيفة التى تقدم له الخدمة الصحفية الجيدة ، فلم يعد يكفيه الغذاء السياسى الذى تقدمه صحف الحزب ، بل أصبح هذا القارىء الوفدى لا يمانع - بل يطالب - بأن تكون للصحف الناطقة باسم حزبه مواقف سياسية غير مترتبة قد يكون فيها خلاف غير جوهرى بينها وبين الحزب ، ذلك أن شعونه العامة لم تعد كلها سياسية ، ومن هنا ازدادت مطالبة القارىء لصحف حزب الوفد باتخاذ مواقف شجاعة في مواجهة زعامة الوفد وذلك في الفترة السابقة مباشرة على قيام حركة الضباط في يوليو ١٩٥٢ . أى في بداية الخمسينيات . وربما أيضا قبل ذلك .

وعلى سبيل المثال ففى عام ١٩٤٢ ، كنت سكرتيراً لتحرير جريدة المصرى « الوفدية » ، وفي مطلع هذا العام وقع الخلاف العميق بين رئيس الوفد مصطفى النحاس